المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 01-02-2006 العـــدد : 15643
الصفحـات : 15 المسلسل : 120

العلاقات السعودية - الآسيوية وانعكاساتها على باكستان

فريال لبغاري *

■ يحظى وضع باكستان كمحطة أخيرة في برنامج جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بأهمية كبيرة، لأنه يتضمن دلالات استراتيجية سياسية عدة.

ومن المتوقع أن تتطرق محادثات الملك عبدالله في إسلام آباد الى عدد من المواضيع الحيوية، كتعزيز فرص الاستثمارات التجارية والاقتصادية، والمسألة النووية الإيرانية، وتعزيز الإنتاج العسكري المشترك، والتعاون في مجال وضع استراتيجية مشتركة تهدف إلى مكافحة الإرهاب وتطبيقها، إضافة إلى تخصيص قدر كبير من الاهتمام لمشكلة كشمير التي أطلق الرئيس الباكستاني برويز مشرف أخيراً بعض المبادرات في شأنها. ويمكن أن تشمل المحادثات أيضاً مناقشة جهود الإغاثة الخاصة بالزلزال الذي ضرب باكستان العام الماضي والاهتمام السعودي المتعلق بخط أنابيب النفط الإيراني - الباكستاني - الهندي.

وكانت باكستان اقترحت إبرام اتفاقات محددة مع المملكة في القطاعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، يمكن أن تكون في مقدم المواضيع التي سيتم بتها خلال زيارة الملك عبدالله، وتشمل ما يأتي:

١- اتفاق لمناقشة تجنب الازدواج الضريبي والحيلولة دون عمليات التهرب المالي في ما يتعلق بالضرائب والاستثمارات.

٢- توقيع اتفاق خاص بالتعاون العلمي والتقني.

٣- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات.

٤- توقيع اتفاق للتعاون الأمني.

٥- توقيع اتفاق خاص بالتعاون بين الدولتين في الحقول التعليمية والعلمية.

٦- توقيع اتفاق لتشجيع الاستثمارات وتوفير الحماية المتبادلة لها.

٧- التوصل إلى اتفاق في شأن تحديد مبادئ التشاور السياسي المشترك بين وزارتي الخارجية في الدولتين.

وفي ضوء ما سبق فإن المحادثات المتصلة بالتعاون الاقتصادي وتعزيز الإمكانات الاستثمارية والتجارية بين الدولتين ستثير بوضوح خلال هذه الزيارة.

وجدير بالذكر أن باكستان تشهد الآن نهوضاً اقتصادياً، إذ شهد عام ٢٠٠٥ تحقيق أعلى نسبة نمو في إجمالي الناتج المحلي، بلغت ٨,٤ في المئة، كما بلغ حجم التجارة البينية بين الجانبين العام الماضي ٢٨٣٢,٨ مليون دولار في مقابل ٢١٣٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤. كما شهدت التحويلات المالية من الباكستانيين العاملين في السعودية ارتفاعاً العام الماضي وبلغت ٦٣٧,١٩ مليون دولار في مقابل ٥٦٥,٢٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

ومن المواضيع المهمة التي تمكن مناقشتها إمكانات الاستثمار السعودي في ميناء غودار المقرر إكمال إنجازه هذا العام. ويمكن استخدام غودار مركزاً رئيساً لتكرير النفط ومستودعاً لتخزين النفط الخام الذي يمكن تصديره لاحقاً إلى مقاطعة زينغ جيانغ الصينية عبر خط أرضي يخترق ممر خونجاران في منطقة قره قورم. ويمكن أن تكون منطقة غودار أيضاً موقعاً مثالياً للاستثمارين العقاري والسياحي، إلى جانب كونها ميناء تخزين (ترانزيت) للسلع، مثل المنتجات الزراعية والحبوب والأغذية، إضافة إلى النفط والصناعات النفطية التي تشحن إلى آسيا الوسطى والشرق الأقصى.

وفضلاً عن المجال الاقتصادي، تركز الزيارة على المزيد من القضايا الاستراتيجية. ومن المؤكد أن إحدى القضايا الحيوية التي ستطرح على طاولة المحادثات مسألة البرنامج النووي الإيراني وتبعاته الجغرافية السياسية الإقليمية والدولية. ومن الواضح أن كلاً من باكستان والسعودية تدركان تبعات امتلاك إيران قدرات نووية على الاستقرار الإقليمي، وقد تعمد باكستان إلى ممارسة ضغوط ديبلوماسية أقوى، إضافة

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 01-02-2006 العـــدد : 15643
الصفحـات : 15 المسلسل : 120

إلى الجهود السياسية لإثناء طهران عن مسارها الصدامي الراهن.

وضمن المواضيع المشتركة مسألة الإرهاب التي كانت الموضوع الرئيس لمؤتمر القمة الإسلامية في مكة المكرمة نهاية عام ٢٠٠٥. ويمكن أن يفيد موقع باكستان المهم في جبهة مكافحة الإرهاب من أجل قيام تعاون مشترك، وذلك بهدف وضع استراتيجية عملية قابلة للتطبيق لاستئصال الإرهاب وتجفيف منابعه في العالم الإسلامي. وتشمل المحادثات أيضاً تطوير التعاون المشترك في المجالات العلمية والبحثية. وكان هذا الأمر ضمن المواضيع التي برزت في «إعلان مكة» الصادر عن مؤتمر قمة الدول الإسلامية، باعتباره جزءاً من الإصلاحات التي يحتاج إليها العالم الإسلامي. ويمكن أن تتم الافادة في وقت واحد من الخبرة الباكستانية والموارد التي تستطيع السعودية تقديمها في هذا الشأن.

ويرجح أن تنتقل المفاوضات بعد ذلك إلى الوضع في كشمير، إذ تصرّ الحكومة الباكستانية على بحث مبادراتها السلمية الخاصة بجامو وكشمير مع الملك عبدالله لتتابع بذلك المحادثات المغلقة التي عُقدت في هذا الشأن على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في مكة المكرمة.

وبما أن السعودية دعمت بلا حدود في السابق موقف باكستان في شأن حق كشمير في تقرير المصير، فإن باكستان تتوقع أن يحض الملك عبدالله الجانب الهندي على التوصل إلى حل سياسي سلمي لأزمة كشمير، فيدعم بذلك الاقتراحات التي طرحها الرئيس مشرف بشأن الحكم الذاتي ونزع السلاح ووضع خطة محددة تقوم الهند بموجبها بسحب قواتها من سريناغار وبارام الله وكوبوار، في مقابل التزام باكستان القيام بكل ما هو مطلوب ضمن إمكاناتها من أجل ضمان عدم حدوث أنشطة إرهابية في هذه المدن. ورفض الجانب الهندي حتى الآن هذه الأفكار قائلاً إنه لا يمكن تحقيقها ما لم يتوقف الإرهاب العابر الحدود وأعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المتمركزة في باكستان بشكل كامل.

وإجمالاً، يمكن أن تسهم السعودية في حوارات السلام الجارية بين باكستان والهند، إذ إن هذه الحوارات هي الآن في دورتها الثالثة، ويبدو أن المناخ الراهن يشهد مرحلة من تهدئة الأجواء بين الجارين الخصمين. وبما أن زيارة الملك عبدالله لباكستان تأتي بعد زيارته للهند، فإن ذلك يعني عملياً أنه سيكون مدركاً للموقف الهندي من المبادرة الباكستانية. ويتوقع في أوساط الدوائر الحاكمة في باكستان أن الملك عبدالله الذي أطلع في مكة المكرمة على الوضع في كشمير سيكون قادراً على الحكم بصورة أفضل على حقيقة الوضع، ويقدم قراءته الخاصة في شأن المشكلة، مع تأكيد رغبته في رؤية الاستقرار يحل في جنوب آسيا في الجانب الهندي. وإذا لم تتحقق أي نتائج ملموسة، فسيكون الملك عبدالله قادراً كحد أدنى على تقديم شرح تحليلي للموقف الهندي وتقديم تقويمه الخاص لما يجب أن تؤطر ضمنه السياسة الباكستانية في ضوء الموقف الهندي.

وعلى رغم وصف هذه الزيارة بأنها بروتوكولية، فإن في جعبتها مواضيع استراتيجية حيوية. فباكستان تدرك الآثار البعيدة المدى لزيارة الملك عبدالله للهند، ودعت إلى قيام دور سعودي من أجل التوصل إلى حلول للمسائل الاستراتيجية المهمة. كما أن القيادة الباكستانية أخذت تدرك أن عليها أن تتنافس مع الأهمية الاقتصادية المتزايدة للهند لدى السعودية. وأن تدرك أيضاً التغيرات الحاصلة في المعادلة الاستراتيجية التي كانت تقليدياً تميل لمصلحة باكستان. ويتطلب هذا الأمر رؤية موضوعية وواقعية وذكية بهدف تطوير أسس تستطيع باكستان بموجبها تعزيز علاقاتها الاقتصادية والثقافة والسياسية العريقة مع السعودية، وحتى لا تتسرّ علاقاتها مع الهند التي أصبحت تمثل قوة اقتصادية لا يُستهان بها.

---

* باحثة متخصصة في العلاقات الباكستانية – الخليجية، مركز الخليج للأبحاث